المبحث الثاني : الدعاوى الوقتية .

تتميز الدعاوى الموضوعية عن الدعاوى الوقتية في ان الأولى تهدف الى الحصول على القضاء الموضوعي اي الذي يفصل في اساس النزاع في حين ان الدعاوى الوقتية تهدف الى الحصول على القضاء الوقتي و هو يأخذ صورة تدبير مؤقت .

يتطلب القضاء الموضوعي اجل للقيام به بحيث ان للقاضي وقتا كافيا ليتفحص ادعاءات الخصوم كي يستطيع ان يتمعن فيما يعرض عليه كما يجب ان يقدم للخصوم وقتا كافيا لتحضير دفاعهم غير انه قيل في هذا الجانب ان القضاء البطيء هو نوع من الظلم ، و تبعا لذلك اصبحت الإجراءات تلعب دورا إيجابيا في مجال حماية الحقوق و المراكز القانونية . مما أدى الى ظهور القضاء المستعجل الذي يقوم على اساس السرعة المطلوبة في منح الحماية القضائية الوقتية و حفظ الحقوق الى غاية الفصل في اصل الحق المتنازع عليه . و من ثمة اصبحت تمنح الحماية القضائية في صورتين ، الصورة الأولى تعرف بالحماية القضائية الموضوعية أو القضاء الموضوعي التي تقوم بوظيفة حسم النزاع حول الحق أو المركز القانوني و تعرف الصورة الثانية بالحماية القضائية الوقتية أو القضاء المستعجل الذي يقوم بوظيفة حماية الحقوق و المراكز القانونية و حفظهما مؤقتا إلى حين الفصل في موضوع النزاع .

المطلب الأول : القضاء المستعجل .

يعد القضاء المستعجل احد صور الحماية القضائية و هو يكمل الحماية الموضوعية اد تصبح هذه الأخيرة بغير مصلحة اد لم يؤازرها القضاء المستعجل حيث يقوم هذا الأخير بحماية الحق او المركز القانوني من الضياع او التلف فيحفظهما الى حين الفصل في اساس النزاع .

يقوم القضاء المستعجل على اركان و هما ركن الإستعجال أو الخطر و ركن عدم المساس باصل الحق

أولا : ركن الإستعجال .

لقد نص المشرع الجزائري في المادة 299 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية على جواز الإلتجاء إلى القضاء المستعجل لكنه لم يحاول تعريف ركن الإستعجال فقد اشارت هذه المادة بقولها في جميع أحوال الإستعجال .

و يشبه الإستعجال بالسرعة غير أن مفهوم السرعة يختلف عن الإستعجال ، ذلك أن ما يشير إليه
المشرع في بعض الحالات من ضرورة البت في بعض المنازعات على وجه السرعة لا يعني قيام حالة
الإستعجال ، فينص مثلا أن يتم الفصل في منازعات العمل على وجه السرعة ، و من ثم يوجد فرق بين
حالة الإستعجال و الأحوال التي يطلب فيها القانون أن يتم الفصل في الدعوى على وجه السرعة .

كما أن حالة الإستعجال على درجات هناك حالة الإستعجال العادية و هي الحالة التي يصبح فيها الخطر
قريب الوقوع و حالة الإستعجال القصوى و التي يصبح فيها الخطر وشيك الوقوع مثل السفينة التي تتأهب
إلى مغادرة الميناء فإذا لم تتخذ الإجراءات لإيقافها في الحال ستغادر الميناء و هي الحالة المنصوص
عليها بالمادة 301 فقرة 2 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية .

يعرف الفقه الإستعجال على أنه : هو الخطر المحدق بالحق المراد المحافظة عليه ، و الذي يلزم درئه
بالسرعة اللازمة و هنا لا يكون عادة في التقاضي العادي و لو قصرت مواعيده .

تبعا لذلك يتحقق ركن الإستعجال كلما توافر أمر يتضمن خطرا داهما و ضررا لا يمكن تلافيه بالإلتجاء
إلى الإجراءات العادية التي لا تستطيع الحيولة دون وقوع هذا الضرر و تتحقق حالة الخطر كلنا وجدت
ظروف تنبئ عن وجود ضرر وشيك الوقوع .

يجب اتخاذ الإجراء المستعجل كلما وجد الخطر المحدق بالحق و يبقى القضاء المستعجل مختصا في
اتخاذ الإجراء المستعجل طالما ان تلك الوقائع التي تهدد الحق او المركز القانوني بالخطر ما تزال قائمة
تختص المحكمة التي ترفع امامها الدعوى الموضوعية بالدعوى المستعجلة و هذا ما تقضي به المادة
299 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية على ان يتم عرض القضية بعريضة افتتاحية امام المحكمة
التي يقع في دائرة إختصاصها الإشكال أو التدبير المطلوب على اساس أن الإشكال أو التدبير المطلوب
اتخاذها يتبع الدعوى الموضوعية .

يجب على قاضي الأمور المستعجلة ان يقوم بإستخلاص ركن الإستعجال من اسباب مأخوذة من وقائع
ثابتة من المستندات او تلك التي تم الاعتراف بها من قبل الخصوم و يقوم القاضي بإستخلاص من
مجمل تلك الوقائع عنصر الإستعجال و ان تقدير مدى توافر عنصر الإستعجال في القضية هو من
المسائل التي يستقل بها قاضي الأمور المستعجلة فلا رقابة عليه من المحكمة العليا غير ان المحكمة
العليا تمارس رقابتها ليس على تقدير مدى توافر عنصر الإستعجال و انما تمارس رقابتها على الوصف

الذي يضيفه القاضي على هذه الوقائع بأن يصف المصدر الذي استخلص منه عنصر الإستعجال و على الجهة القضائية التي تبت في الدعوى المستعجلة ان تثبت في حكمها الوقائع التي استخلصت منها عنصر الإستعجال و ان تبين العلاقة القائمة بين تلك الوقائع و بين ركن الإستعجال .

غير أنه قد يحدد القانون حالات الإستعجال ، و عدم تقييد القاضي بالبحث عن حالة الإستعجال و هو ما يسمى بحالات الإستعجال بنص القانون ، و يختلف إختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنص القانون عن إختصاصه العام فلا يشترط إثبات ركن الإستعجال إذا كان مفترضا بنص في القانون في حين إختلف الراي حول ركن عدم المساس بأصل الحق فقد ذهب البعض إلى القول أنه لا ضرورة لتوافره و البحث عن إثباته في المسائل التي يختص بها قاضي الأمور المستعجلة بنص في القانون . ، بينما ذهب البعض الآخر إلى القول بضرورة توافره و لكن الراي الغالب في الفقه يذهب إلى القول بضرورة توافر ركن عدم المساس بأصل الحق .

ثانيا : عدم المساس بأصل الحق .

يقصد بالحق الذي لا يجب على قاضي الأمور المستعجلة المساس به هو الحق المتنازع عليه و الحق قد يكون حق شخصي او حق عيني و الحق هو عبارة عن مصلحة ذات قيمة مالية يحميها القانون غير ان دور قاضي الأمور المستعجلة في الحماية للحقوق لا يتوقف عند الحقوق المالية بل يمتد الى جميع الحقوق الأخرى و المراكز القانونية فهو يختص بحماية هذه الحقوق حماية مؤقتة دون المساس بها . و يقصد بالحق هو الحق موضوع النزاع الذي من اجله ترفع الدعوى من احد الخصوم امام القضاء لأجل المطالبة بالحماية الموضوعية النهائية و ذلك برد الإعتداء الواقع على هذا الحق أو المركز القانوني.

لا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة عندما تعرض عليه دعوى طرد الشاغل للعقار أن يتطرق إلى نفي أو تأكيد العلاقة الإجارية إذا ما تمسك بها المدعى عليه ، أن يفصل في هذه المنازعة بنفي أو تأكيد هذه العلاقة. فيجب على قاضي الأمور المستعجلة ان يفصل في النزاع من ظاهر المستندات ، فإذا رفعت الدعوى على المدعى عليه الرامية إلى طرده من العقار الذي يشغله و قدم عقد إيجار و تمسك المدعي ببطلان هذا العقد فإن هذا الدفع يمس اصل الحق لأن قاضي الأمور المستعجلة لا يستطيع أن يحكم ببطلان هذا العقد و هذا ما تنص عليه المادة 303 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية على ان

الأوامر الإستعجالية لا تمس أصل الحق . و أصل الحق في هذه الصورة ينصب على عقد الإيجار الذي لا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة أن يتطرق بالفصل في هذا العقد ما إذا كان عقدا صحيحا أو باطلا لأن ذلك يدخل في إختصاص قاضي الموضوع .

انه و لمعرفة إذا كان الإجراء يمس أصل الحق يكمن في الجواب على السؤال الآتي بيانه : هل الإجراء المطلوب و قبل الإستجابة له يتطلب عرضه بداءة على قاضي الموضوع فيما يخص الدفع الذي يتمسك به المدعى عليه ؟ فالجواب بنعم فيما يتمسك به المدعى عليه من دفع و جب على قاضي الأمور المستعجلة أن يقضي في الدعوى بعدم الإختصاص لأن المنازعة في هذه الحالة أصبحت منازعة جدية أما إذا كان الجواب بالنفي فيما يتمسك به المدعى عليه و جب على القاضي ان يقضي في الدعوى بالإجراء المطلوب . إن سلاح المدعى عليه يتجسد في الدفع بعدم الإختصاص إستنادا الى ان النزاع يمس باصل الحق و هذا لا يعني ان القاضي لا يمكن له ان يحكم بعدم الإختصاص لكون المنازعة تمس بأصل الحق إلا إذا تمسك المدعى عليه بذلك بل يحق للقاضي ان يقضي بعدم الإختصاص كلما كانت المنازعة تمس باصل الحق و يقضي بذلك تلقائيا لأن الأمر يتعلق بعدم الإختصاص النوعي .

و على ذلك يقع على عاتق المدعي ان يقدم الوقائع التي من شأنها ان تبرهن على وجود خطر وشيك الوقوع يهدد الحق او المركز القانوني و ان يتمسك بالإجراء الذي لا يمس باصل الحق .

المطلب الثاني : إشكالات التنفيذ الوقتية .

تعد إشكالات التنفيذ الوقتية منازعات قضائية يختص بها قاضي الأمور المستعجلة ، و تبعا لذلك فهي تخضع لنفس القواعد التي يخضع لها القضاء المستعجل ، و مع ذلك فهي تتميز بطبيعة خاصة ، و تنفرد ببعض الأحكام التي تختلف عن تلك التي يخضع لها القضاء المستعجل .

تنص المادة 631 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية على : في حالة وجود اشكال في تنفيذ احد السندات التنفيذية المنصوص عليها في هذا القانون يحزر المحضر القضائي محضرا عن اشكال و يدعو الخصوم لعرض الإشكال على رئيس المحكمة التي يباشر في دائرة اختصاصها التنفيذ عن طريق الإستعجال .

إن إشكالات التنفيذ هي منازعة قانونية توجه إلى إجراءات التنفيذ الجبري بهدف المنازعة في صحتها أو طلب الوقف أو الإستمرار في هذه الإجراءات .

إن إشكالات التنفيذ هي عقبة قانونية و ليست عقبة مادية ، و يجب أن تنشأ العقوبات القانونية التي تعترض عملية التنفيذ بعد صدور الحكم اما ما تم قبل ذلك او ما كان قائماً وقت نظر الدعوى و لو لم يطرح على القضاء لا يعد من اشكالات التنفيذ اد يفترض في الخصوم انهم اثاروا تلك المنازعات امام الجهة القضائية التي فصلت في موضوع الدعوى صراحة او ضمناً .

ان اشكالات التنفيذ ترفع بواسطة عريضة افتتاح الخصومة الى الجهة القضائية المختصة يطلب فيها الخصم الحكم له باجراء وقتي الى غاية الفصل في اصل النزاع اي الفصل في الإشكال الموضوعي .

إن إشكالات التنفيذ الوقتية غير قابلة للطعن فيها باي طريق من طرق الطعن طبقاً للمادة 633 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية .

يختلف الإشكال في التنفيذ الوقتي عن المنازعة المتعلقة بتفسير الحكم المراد تنفيذه ذلك أنه قد يصدر حكم يحمل عبارات غامضة او اخطاء مادية او يحكم خطأ في الوصف و من تم يمكن رفع دعوى تفسير ما هو غامض و تصحيح ما جاء فيه من خطأ .

فينصب طلب تفسير الحكم على إعطاء التفسير الصحيح لمنطوق الحكم على ضوء الواقع و القانون و يرد تصحيح الحكم على ما جاء به من أخطاء مادية دون المساس بموضوع القضاء الوارد بهذا الحكم . هذا ما تؤكد عليه المادة 287 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية حيث جاء فيها : يقصد بالخطأ المادي عرض غير صحيح لواقعة مادية أو تجاهل وجودها غير ان تصحيح الخطأ المادي أو الإغفال لا يؤدي الى تعديل ما قضى به الحكم من الحقوق و الإلتزامات للأطراف .

أما التظلم من وثق الحكم فهو طريق خاص للطعن في الحكم أمام جهة الإستئناف لتصحيح خطأ وقعت فيه المحكمة عند وصفها الحكم فيطلب الخصم إعطاء الوصف الصحيح للحكم بناء على ما هو ثابت به من واقع و قانون . و الخطأ في الوصف قد يتضمن وصف حكم ابتدائي على انه نهائي و العكس صحيح ، و تبعاً لذلك لا يجوز رفع الإشكال الوقتي بالإستناد إلى الخطأ في وصف الحكم ، ذلك أن الذي يملك تعديل هذا الوصف هي جهة الطعن بالإستئناف . غير انه لا يوجد ما يمنع الخصم من اللجوء الى طريق رفع التظلم الى جهة الطعن و تقديم طلب وقف تنفيذه الى المحكمة الابتدائية .

كما انه يجب التمييز بين اشكالات التنفيذ و حجية الشيء المقضي به ، فلا يجوز أن تتخذ المنازعة في التنفيذ وسيلة للمساس بحجية الشيء المقضي به للأحكام القضائية كان يستند الخصم في اشكال في

التنفيذ الوتقي الى التجريح في الحكم لأن في ذلك مساس بحجيته لأن التجريح في الأحكام القضائية لا يكون إلا عن طريق الطعن فيها بواحدة من الطرق المقررة قانونا . في حين ان منازعات التنفيذ ترمي الى منع التنفيذ استنادا الى ما شاب اجراءات التنفيذ من عيوب او في السند التنفيذي او في عدالته . إن الأمر الذي يصدر في الإشكال لا يجب ان يمس بحجية الحكم المراد تنفيذه و لا الوصف الذي يصبغه على القاضي و لا القضاء الوارد به .

يترتب على رفع الإشكال الوتقي سواء رفع بواسطة عريضة افتتاح دعوى او عن طريق اثارته امام المحضر القضائي و تحرير محضر عنه و تتوقف جميع اجراءات التنفيذ الجبري و لا تستأنف إلا بعد الفصل في الإشكال الوتقي .

يختص قاضي الأمور المستعجلة بالدعوى التي يرفع فيها الإشكال الوتقي طبقا لما تنص عليه المادة 633 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية و بالتالي فهي تخضع لنفس الشروط التي تخضع لها الدعوى المستعجلة . و تبعا لذلك يشترط لقبول الإشكال الوتقي الشروط العامة التي يجب ان تتوفر فيها الدعوى و هي ان يتحقق فيها شرط المصلحة بأوصافها بأن تكون المصلحة فيها قانونية و شخصية و مباشرة . غير ان المصلحة في الدعوى المستعجلة يشترط فيها ألا تكون قائمة و حالة بل يجب ان تكون فيها المصلحة محتملة بإعتبارها دعوى وقائية تهدف الى منع وقوع الضرر المحتمل و ينعكس هذا الوصف على الإشكال الوتقي . و يشترط لقبول الإشكال الوتقي ان يرفع قبل تمامه فيقضى بعدم قبوله و مرد ذلك انه اذا تم التنفيذ فيكون الخطر قد وقع بالفعل فلا يستطيع قاضي الأمور المستعجلة ان يتداركه لأن الضرر قد وقع بتمام التنفيذ فلا يبقى امام المستشكل سوى رفع الإشكال الموضوعي امام الجهة القضائية المختصة و التي تنظر في الموضوع .

غير ان السؤال يبقى مطروحا ما اذا كان يجوز رفع الإشكال الثاني ؟ و اذا كان كذلك فهل يترتب عليه وقف اجراءات التنفيذ ؟

بالرجوع الى احكام المادة 635 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية على مايلي : اذا سبق الفصل في اشكال في التنفيذ او في طلب وقف التنفيذ فلا يجوز رفع دعوى ثانية من نفس الأطراف حول نفس الموضوع .